

الدرس المائة وسبعة وأربعون

خلاصة البحث: ذكرنا أنَّ المرحوم السيد الخوئي (قدس سره) تبعاً للشيخ الانصاري (قدس سره) عرَّف العدالة بما ورد من معنى في كلمات الشيخ وقال: إنَّ لفظ العدالة لا تدلُّ على حقيقة شرعية ولا متشربة، بل لها معناها للغوي وهو الاستقامة، يعني عدم الانحراف عن جادة الصواب، هذا أولاً.

وثانياً: قد تستند العدالة إلى الأمور المحسوسة، مثلاً الجدار عدل، يعني مستقيم، وأحياناً إلى الأمور غير المحسوسة، مثلاً، فلان عادل في دينه، عادل في عقيدته، يعني مستقيم في دينه وعقيدته، وأحياناً تنسب العدالة إلى الذات، مثلاً، زيد عدل، يعني مستقيم في الطريق الذي اختاره الشارع له وينتظر في صراط مستقيم، فهي استقامة عملية، فحينئذ لا مجال لاعتبار العدالة بعنوان ملكة نفسانية،

صفحة 545

فتكون استقامته استقامة فعلية وعملية وإن لم يمض على تكليفه أكثر من يومين، بمعنى أنَّ هذا الشخص خلال يوم يقيناً لم يكتسب الملكة النفسانية، ولكن كان على جادة الشرع والاستقامة العملية وهذا يكفي في القول فلان عادل.

النتيجة: يصبح تعريف العدالة بعنوان الاتيان بالواجبات واجتناب المحرمات، ولكن قد يقال: إنَّ اتياً الواجبات واجتناب المحرمات معلول لعدم وجوب المقتضي، مثلاً، لو فرضنا أنَّ شخصاً فقداً للقوة الشهوانية، أو فقداً للقوة الغضبية لا يظلم أحداً فيكون وجوده وجوداً نادراً، فعليه إذا لم يصدر منه معصية وأتى بالواجبات، قالوا: لا يقال له عادل، لأنَّ العدالة كون الإنسان في طريق الشرع ويعمل ويدافع الشرع، وإنَّ فالشخص الذي لا يتتوفر فيه مقتضى هذه المسائل لا يقال له عادل، ومن طرق آخر ليست بعدلة أيضاً مثلاً إذا كانت دوافع أعماله جميعاً حبَّ الله يكي يكون محبوباً عند الله تعالى وليس رجاء الثواب ولا الخوف من العقاب، وكما أشار إلى ذلك بعض الأكابر كالسيد الرضا الذي لم يترك حتى بالمباحات أيضاً، إلا عن ضرورة، وذلك للتقرب إلى الله عزَّوجلَّ، يقول هذا ليس هو المراد من العدالة، لأنَّها من الموارد النادرة في عالم الخارج، وهناك موضوعات كثيرة في الشريعة تكون العدالة شرطاً فيها، أو بدافع الخوف ورجاء الثواب، هذا ما نعبر عنه بالعدالة وبهذه المرتبة، ثم قال: إنَّ الذي يأتي بالواجبات ويتجنب المحرمات رجاء للثواب وخوفاً من الله تعالى، هذا ما نعبر عنه بالعدالة والاستقامة في جادة الشرع بداعي الخوف من الله أو رجاء الثواب، وهذه الاستقامة لا تخص زماناً دون زمان، بل استقامة مستمرة حتى تكون طبيعة ثانية أو ثانوية عند الإنسان، وإنَّ إذا كان مستقيماً في شهر رمضان وتاركاً للاستقامة في بقية الأشهر أو في مكان كالمسجد دون مكان آخر لا يقال لها استقامة، وبعبارة أخرى، أنَّ يكون بناؤه العملي في جميع الأزمنة، ثم استدرك الكلام وقال: «نعم لا يضرَّ بها ارتكاب المعصية في بعض الأحيان لغلبة الشهوة أو الغضب فيما إذا ندم

بعد ذلك.

بيان آية الله العظمى اللنكراني:

تعرض الوالد المعظم (دام ظله) في شرح (تحرير الوسيلة) لبيان السيد الخوئي وقال: قلتم إن العدالة هي الاستقامة المستمرة، ولكن هذه الاستقامة المستمرة لا تنفك عن الملكة، لأن الاستقامة المستمرة في جميع الأزمنة تنشأ عن الملكة، وما ذكرتموه عن كون العدالة عملياً أو صفة عملية غير صحيح.

نظر الاستاذ المعظم:

نحن أمام كلمات علمين من أعلام الفقه هما المرحوم السيد الخوئي (قدس سره) والوالد المعظم (دام ظله) وكل منهما نظريته الخاصة، فهل ما ذهب إليه السيد الخوئي صحيح أم ما ذكره الوالد من الإشكال، نقول جواباً بالإشكال الذي طرحته الوالد المعظم حيث قال: إن الملكة كيفية نفسانية راسخة في النفس. وما ذكره السيد الخوئي هو أن الاستقامة العملية لا تختص زماناً دون زمان مثلاً، إذا كان الإنسان في السنة الأولى من تكليفه مستقيماً ولم يخرج عن جادة الشرع وأتي بالواجبات واجتنب المحرمات ولم تحصل له الملكة، فهل يصدق عليه أنه عادل أم لا؟ يقيناً يصدق عليه أنه عادل، مضافاً إلى ذلك لا تحصل الملكة إلا بالتدرج، هذا أولًا.

وثانياً: نستفيد من كلام السيد الخوئي (قدس سره)، إذا ارتكب الإنسان معصية كبيرة لغبة الشهوة والتي تكشف عن عدم الملكة ثم تاب ترجع إليه العدالة، والحال على القول بالملكة، أن الملكة معناها عدم اقتران المعصية عادة مع إمكان اقترانها، فإذا ارتكب معصية وتاب لا ترجع إليه العدالة، إلا بعد عمل يستمر مدة من الزمن، إذن ليس هناك ملازمة بين حصول الملكة والاستقامة العملية، وبعبارة أخرى أن الذي

يستقيم عملياً تحصل له الملكة بصورة تدريجية، فالإشكال المطروح حسب هذين الأمرين المذكورين غير وارد.

ظهر من التعريف الستة المذكورة للعدالة والاستقامة تعريفان منها الأول: أن العدالة عبارة عن كيفية نفسانية راسخة في النفس باعثة على ملازمة التقوى، فعليه أنها أمر نفساني، والثاني: أن العدالة لا ربط لها بالنفس، بل مرتبطة بالعمل وهو اتيان الواجبات وترك المحرمات، وإن كنا نعلم أن هذه الأفعال غالباً تنشأ عن الملكة، والشخص البالغ توًا يعتبر عادلاً أيضاً.

نظر الاستاذ المعظم:

حسب ما توصلت إليه فإن كلام السيد الخوئي (قدس سره) مخدوش أيضاً، ولذا نحتاج إلى التحقيق في تعريف القائلين إن العدالة عبارة عن ملكة ونورد أدلة لهم فان كانت صائبة فيها وإلا أخذنا بتعريف القائل إن العدالة عبارة عن الاستقامة على جادة الشرع.

بيان المرحوم الشيخ الأنصاري:

ذكر المرحوم الشيخ الأنصاري (قدس سره) في رسائله الفقهية أدلة خمسة لتعريف العدالة على أنها ملكة:

الدليل الأول: هو التمسك بالأصل، إذا أتى الإنسان بالواجبات وترك المحرمات دون أن تكون له ملحة، نشك، هل أنَّ الآثار المترتبة والمأوقة من العدالة ترتب عليه أيضاً أم لا؟ الأصل عدم ترتب الأثر بمجرد اجتناب المعاصي، ثم قال: فتأمل. ومراده من التأمل أنَّ الكلام في مفهوم العدالة، هل هو في مفهوم أنَّ العدالة ملحة أم لا؟ فإذا قلنا إنَّ الملحة غير موجودة في اجتناب المحرمات وإثبات الواجبات والأثر المترتب لا يكون عملياً وإثبات اعتبارية الملحة في مفهوم

صفحه 548

العدالة، فهذا يكون أثراً مثبتاً، والحال نحن نريد إثبات المفهوم لا العمل الخارجي، وبعبارة أخرى، هل أنَّ مفهوم العدالة في الشريعة بالمعنى اللغوي هو الاستقامة، أو أنَّ الشارع المقدس لاحظ فيه الملحة؟ فعليه لا يمكن التمسك بالأصل.

الدليل الثاني: الاجماع، يعني الإجماع المنقول المتعضد بالشهرة، وهذا الدليل أيضاً مخدوش.